Warith Scientific Journal

تحليل العلاقة بين التجارة العادلة ومؤشرات التنمية المستدامة في مصر للمدة (2004- 2021)

Analysis of the relationship between fair trade and sustainable development indicators in Egypt (2021-2004) For the period

م.م أمير حاكم هادي
Ameer hakem hade

جامعة وارث الانبياء / كلية الادارة والاقتصاد
University of Warith Anbiyaa-Karbala
amyrhakmalwayly@gmail.com

المستخلص

لقد أصبحت آليات السوق الحرة غير موثوقة إلى حد كبير في معالجة مشكلة عدم المساواة في توزيع مكاسب التنمية الاقتصادية، ولذلك بدأت مبادرات التجارة العادلة، بمبادئها وأسسها المختلفة، تعمل على بناء شركة تجارية أكثر إنصافا وعدلا في العلاقات التجارية الدولية في ظل التنمية المستدامة، لذا فإن التجارة العادلة مصطلح يدور حول ميثاق الشراكة والتعاون الذي يعترف بشكل أساسي بمشاركة جميع الأطراف المشاركة في عمليات الإنتاج، مع مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهي في الأساس حركة اجتماعية تبنتها وشجعتها المنظمات العالمية والدولية، ويتمثل دورها في تحقيق التنمية المستدامة في حصول المنتجين والمزارعين على عوائد إضافية يتم استثمارها في مشاريع التنمية المستدامة التي تخدم مجتمعاتهم، مثل بناء المدارس والمستشفيات، وتحسين البنية التحتية، والتخفيف من حدة الفقر. كما ساهمت التجارة العادلة في الحد من المعوقات والمشاكل المتعلقة بمفهوم تحرير التجارة، حيث أصبح من الممكن التعرف على طبيعة العلاقة التجارية بين الدول النامية والمتقدمة.

الكلمات المفتاحية: التجارة العادلة، مؤشرات التنمية المستدامة، اقتصاد مصر.

Abstract

Free market mechanisms have become largely unreliable in addressing the problem of unequal distribution of economic development gains, so fair trade initiatives, with their different principles and foundations, have begun to work to build a fairer and more just business. In international trade relations under sustainable development, fair trade is a term that revolves around a charter of partnership and cooperation that fundamentally recognizes the participation of all parties involved in production processes, taking into account the economic, social and environmental dimensions. It is essentially a social movement adopted and encouraged by global and international organizations Its role in achieving sustainable development is for producers and farmers to obtain additional returns that are invested in sustainable development projects that serve their communities, such as building schools and hospitals, improving infrastructure, and alleviating poverty. Fair trade also contributed to reducing obstacles and problems related to the concept of trade liberalization, as it became possible to identify the nature of the trade relationship between developing and developed countries.

Keywords: Fair trade, sustainable development indicators, Egypt's economy.

1- المقدمة:

تجلت العلاقة بين الدول النامية والدول المتقدمة في تبادل السلع الصناعية مقابل المواد الاولية بأثمان واسعار غير عادلة حيث كانت في صالح الدول المتقدمة, فبإمكانهم الحصول على كمية كبيرة جدا من المواد الأولية و تصنيعها في مصانع الشركة لإعادة بيعها بأسعار مرتفعة جداً لضمان ارباح هائلة و ذلك دون أن يدفعوا لهؤلاء الفلاحين أجوراً عادلة تتناسب مع حجم تجارتهم و حجم الأرباح التي تحصل عليها هذه الشركات مما انعكس ذلك على اقتصاد الدول بشكل واضح حيث تظل الدول النامية غير قادرة على سد احتياجاتها ولا يستطيع أصحاب المشاريع الصغيرة أن يوفروا المكاسب المرجوة من مشاريعهم بسبب عدم وجود تجارة عادلة , ويعتبر ذلك احد الاسباب التي دفعت بعض التعاونيات والشركات الى اتخاذ التجارة العادلة كعلاج لاقتصاديات الدول النامية فيعتبر خيار السلع المعتمدة من التجارة العادلة خيارا لدعم المنتجين الافراد والشركات الناشئة ,فهدف التجارة العادلة الاساس هو بناء نموذج عالمي يعتمد التمكين الاقتصادي وسبل العيش المستدامة هي اساس السوق التي تعمل من اجل الجميع .

2- مشكلة البحث:

تنبع مشكلة البحث من خلال تزايد حجم الفجوة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية في مؤشرات التنمية الاقتصادية والتي يرجع الى تحقيق الدول المتقدمة ارباحاً وعوائد مرتفعة على حساب الدول النامة وذلك من خلال استغلال الدول المتقدمة للدول النامية بشراء منتجات الدول النامية بأسعار منخفضة على جانب اخر تقوم الدول المتقدمة ببيع منتجاتها بأسعار مرتفعة.

1- 2فرضية البحث:

- من المتوقع في ظل تطبيق مفهوم التجارة العادلة من قبل كل من: الدول النامية والدول المتقدمة، فمن المتوقع ترتفع معدلات التجارة الخارجية وتحقق الدول النامية مكاسب وعوائد اقتصادية كبيرة لكلا الطرفين.
- قد تساهم بعض السياسات التجارية الاحتكارية لبعض الشركات والمؤسسات في بعض الدول المتقدمة في الحد من الآثار الإيجابية الخاصة بتطبيق التجارة العائلة .

2-2 هدف البحث:

يهدف البحث إلى كشف عن بعض الحقائق الخاصة في دراسة العلاقة بين التجارة العادلة ومؤشرات التنمية المستدامة والتعرف على المضامين الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلال هيكل التجارة الخارجية في مصر .

3- 2منهجية البحث:

لغرض الوصول الى الاهداف والغايات المنشودة من البحث تم اعتماد المنهج الاستنباطي لتوضيح كل الجوانب النظرية للدراسة ، والاسلوب الوصفي التحليلي الذي يساعد على تسهيل المقارنة بين الواقع النظري للدراسة والواقع الميداني للاقتصاد في مصر.

4- 2حدود البحث المكانية والزماني:

ستكون مصر هو البعد المكاني للبحث، والحدود الزمانية تشمل المدة(2004-2021)

3- هيكلية البحث:

للإحاطة بجوانب البحث تم تقسيمه إلى سبعة مطالب تليها استنتاجات وتوصيات وكما يلي:
المطلب الأول: مفهوم التجارة العادلة وأهدافها الاقتصادية.
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها الاقتصادية.
المطلب الثالث: تحليل هيكل التجارة الخارجية في مصر للمدة(2004-2021).
المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في مصر للمدة(2004-2021).
المطلب الخامس :الهيكل السلعي للواردات والصادرات في مصر للمدة(2004-2021)
المطلب السادس: تحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة في مصر للمدة(2004-2021).
المطلب السابع: مساهمة التجارة العادلة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر للمدة(2004-2021).

المطلب الاول: مفهوم التجارة العادلة وأهدافها الاقتصادية

اولاً- مفهوم التجارة العادلة:-

أن العلاقات الاقتصادية الدولية بعد التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والجات عادة ما تتم لأسباب معينه ودوافع تختلف من دولة لأخرى فقد تكون دوافع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ,اي ان التبادل التجاري يكون محكومًا بالغاية آلتي تدفع بهذه الدول إلى التبادل التجاري مع دولة اخرى ونتيجة هذه الاتفاقيات اخذت الدول المتقدمة التحكم في الاقتصاد العالمي باتباعها منهجا بعيدا عن العدالة .

فالمرحلة المؤسسة لهذا النظام بدأت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية, وتجسدت في نتائج مؤتمر بروتن وودز الذي انعقد (من 1 الى 22 يوليو 1944) التي أنشأت مكوناته الأساسية و هي صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة (الجات)، و يلاحظ أن هذه المرحلة تميزت بسيطرة الدول المتقدمة، و تجلت العلاقة بينها و بين الدول النامية في تبادل السلع الصناعية مقابل المواد الأولية بأثمان و أسعار غير عادلة حيث كانت في صالح الدول المتقدمة. قد ظهرت الحاجة لنظام تجاري دولي يقوم على مبدأ العدالة التجارية وتطوير حياة البشر بشكل أفضل حيث ظهر هذا النوع من التجارة في نهاية الحرب العالمية الثانية في بعض المجتمعات الفقيرة في الولايات المتحدة الأمريكية, ويمكن ايجاد مفهوم بسيط لهذا النوع من التجارة بأنها "مجموعة من المبادئ والممارسات الاقتصادية والاجتماعية التي يكون هدفها الأساسي هو تحقيق العدالة والمساواة التجارية بين الدول النامية والمتقدمة ودعم صغار المنتجين من خلال تحديد أسعار عادلة لمنتجاتهم" (Maysan، Father-in-law، 2022 ، P103) .

ويمكن تعريفها بأنها عبارة عن شراكة تجارية تقوم على معايير محددة بهدف تحقيق العدالة والمساواة في التبادل التجاري والحفاظ على حقوق كل من المشاركين في التجارة الدولية من المنتجين والمستوردين والمصدرين وكذلك تحسين البيئة التجارية للمنتجين الضعفاء بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة(charity samantha fitzgerald).

ويمكن تعريفها بأنها عبارة عن مصطلح يستخدمه الأشخاص الذين يرغبون في العيش باقتصاد اخضر حيث تساعد القرارات التي يتخذونها بشأن ما يستهلكونه أو يفعلونه في الحفاظ على البيئة والمجتمعات الإنسانية(Najmar ، Marion ، 2020).

إن أغلب ما يتم إنتاجه وتبادله في إطار هذه التجارة هي المنتجات العضوية حيث أن المزارعون والحرفيين الذين يعملون ضمن هذه التجارة ينضمون اولا إلى منظمات تعاونيه تنظم عمل الإنتاج والتبادل وفق العدالة التجارية وبذلك يمتلك هذا النظام العديد من المزايا التي تميزه عن انظمة التجارة السابقة وتتمثل هذه الميزة بتحديد حد أدنى للسعر وهو الحد الأدنى الذي يدفع إلى منظمات المزارعين عند بيع منتجاتهم من خلال التجارة العادلة , ايضا عرفت هذه التجارة بأنها حركة تجارية نزيهة يدفع من خلالها سعر عادل للمنتجين وكذلك دفع علاوة على هذا السعر من قبل المشترين ضمانا لحقوق المنتجين وحسب التقدير لمتوسط تكلفة الإنتاج المستدام(emily,2017: 15) .

وقد ظهر مفهوم التجارة المنصفة بشكل أكثر وضوحا على يد مؤسسة اوكسفام والتي تتمثل بمجموعة من المنظمات التي تهدف إلى مكافحة الفقر وتوفير الظروف الملائمة لصغار الحرفيين والمزارعين في الدخول للسوق حيث تضع قواعد تتناسب مع الانتاج في الدول النامية والمنتجين المهمشين وكذلك الدول المتقدمة . وفي عام ٢٠٠١ أعلنت أربعة منظمات دولية تعمل تحت سقف التجارة العادلة وهي منظمة التجارة العادلة الدولية او المنظمة الخاصة بوضع علامة التجارة العادلة (ELO) وشبكة ورشة العمل الاوربية (NEWS) ولجنة اكسفورد للإغاثة (EFTA) ومنظمة التجارة العادلة (IFTA) على إصدار تعريف مشترك للتجارة العادلة : هي علاقة شراكة تجارية تقوم على أسس معينة تتمثل في الحوار والشفافية والاحترام ..الخ وتسعى لتحقيق العدالة في التجارة الدولية عن طريق توفير ظروف ملائمة للمنتجين والمستهلكين وتساهم في رفع المستويات المعيشية لبلدان الجنوب وتحقيق التنمية المستدامة(Ingmar ، Previous source: P32) .

ثانياً- أهداف التجارة العادلة:-

ان تطوير المجتمع ومشاركة السكان المحليين في القرارات الانتاجية وتحسين مستوى معيشتهم هي من الاهداف الاساسية التي تسعى منظمات التجارة العادلة لتحقيقها ومن هذه المنظمات هي منظمة (FLO) وهي اكبر جهة مصادقة على التجارة العادلة وتهدف هذه المنظمات الخاصة بالتجارة العادلة الى تخفيض نسبة الفقر لدى الافراد والقضاء على الحرمان والتهميش الذي يعيشه اغلب سكان الدول الفقيرة ومنها النامية والتي لم تواكب التطور العالمي فأنها تعمل على تنظيم استخدام الموارد الاقتصادية الخاصة بهذه البلدان ودعمها وتامين وصولها الى الاسواق العالمية وحصولهم على الاجور الكافية والتي تغطي تكاليف الانتاج دون استغلالهم اي انها تجارة عادلة لها اهداف واضحة تسعى لتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية معا والحد من التفاوت في المستويات بين الناس ومساعدة البلدان الفقيرة على النمو(BROOKE,2011: 30) وتتمثل اهم اهداف التجارة العادلة بالاتي (Herbert ، Marshall:P101):-

1- الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العادلة هو تمكين المستهلكين من الحصول على حد كافي من الاشباع من الناحية الاقتصادية.
2- انتاج السلع بأقل ما يمكن من تكلفة اقتصادية وبيعها بأسعار عادلة دون الأضرار بجودة السلع أو نوعيتها.
3- حماية صغار المنتجين والحرفيين والمؤسسات الإنتاجية الصغيرة وتوفير المعلومات التي تسهل تسويقهم لمنتجاتهم.
4- تساعد فكرة التجارة العادلة فرص وسبل جديدة للمنتجين في الدول النامية لبيع إنتاجهم بأسعار تكون قريبة من الأسعار العالمية

5- تهدف هذه المنظمة إلى بناء علاقات تجارية مبنيه على مبادئ الإنصاف والعدالة في ضل التنمية المستدامة في البلدان النامية لتحسين حياتهم فهي تقدم اسعار مستقرة تغطي تكلفة الإنتاج المستدام .
6- توفير فرص التنمية لصغار المنتجين الذين يعانون من الحرمان وافراد المجتمعات الفقيرة في تهدف الى الحفاظ على سلامتهم ومساعدتهم في ادارة العمليات الانتاجية (Abdul Ghaffar ، Bilal ، 2019: P77).
7- العمل على توعية المستهلكين بالاثارالسلبية التي تسببها التجارة الدولية غير المنصفة وتأثيرها على خيارات هؤلاء المستهلكين وبيان اثرها على المجتمع(k- lautz , 2011: P20).

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها الاقتصادية:

اولاً- مفهوم التنمية المستدامة:-
شاع مفهوم التنمية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية باعتباره مفهوما يضيف البعد النوعي لمفهوم النمو الذي يقتصر على البعد الكمي و يمكن تعريف التنمية بانها الادارة الكفوءة والمميزة التي تمنع استنزاف الموارد الطبيعية الاساسية مع الصيانة المستمرة ووضع الخطط الاستثمارية بما يتناسب مع اهداف التنمية التي تصب في صالح المجتمعات بمختلف انواعها ومن ضمنها التنمية الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية .....الخ بما يلبي متطلبات الانسان الحالية والمستقبلية عبر وضع الخطط والتقنيات والامكانات الاقتصادية والتكنلوجيا الحديثة المقبولة بيئيا واجتماعيا(مجيد، 2016: 16). وفي اكتوبر 2010 تم عقد مؤتمر الاطراف العاشر في مدينة ناغويا في اليابان وتم اعداد الخطة العشرية 2011_2020 والتي عرفت (بالاستراتيجية الحديثة للاتفاقية الدولية للتنوع الحيوي) او (هدف ايتشي Aichi) و تضمنت هذه الاتفاقية عشرون هدفا رئيسيا نظمت وفق خمس غايات تضمنت خططا لتنظيم القطاعات الاقتصادية للمجتمعات عن طريق تضمين التنوع البيولوجي فيها وتجنب الاثار السلبية التي قد تنشا من الضغوط المباشرة على التنوع البيولوجي ودعت الى ضرورة منع تدهور الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل امثل لتحقيق الانتاج والاستهلاك المستدامين(وليد، 2017:85). واكتسب مفهوم التنمية المستدامة اهمية كبيرة في الفترة الاخيرة من قبل المؤسسات ودول العالم التي تسعى الى غاية واحدة وهي ضمان العيش الكريم لأجيالها الحالية والاجيال القادمة وان من ابرز المفاهيم التي وضحت ماهية التنمية المستدامة هو تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في تقرير (مستقبلنا المشترك عام 1987) " بانها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها " (رقامي, بو شنقير، 2012: 440). نلاحظ من المفهوم السابق لعملية التنمية المستدامة بانها تشتملين على عنصرين اساسيين هما اعتبار الافراد احد اهدافها والثاني هو الاستخدام الامثل للموارد وضمان حقوق الافراد في الاجيال المستقبلية .وايضا يمكن تعريف التنمية المستدامة بانها عملية توسيع الخيارات امام الناس على ان يشمل الاجيال الحاضرة و اللاحقة اي انها عملية ترتبط في المجتمعات الحالية والمستقبلية معا بحيث تمكن الاجيال الحالية و اللاحقة من الحصول على قدر كافي من الاكتفاء دون هدر الموارد الطبيعية(Rawaa ، 2009: P32) . كما عرفت من قبل البعض الاخر بانها الاستخدام الرشيد او العاقل للموارد الطبيعية لضمان التوازن بين المصالح المشتركة بين الاجيال في الوقت الحاضر والاجيال المستقبلية اي انها عملية استخدام الموارد الطبيعية في حرص وضمان قدرتها على تجديد نفسها وعدم هدرها بما يضمن مصالح الاجيال المستقبلية اي انها عملية مشتركة التكاليف والمنافع بين الحاضر والمستقبل. وعرف mostert عام 1998التنمية المستدامة بانها التنمية التي ترشد استخدام المصادر المتجددة مثل المياه بحيث لا يتجاوز استخدامها معدل التجديد وكذلك ترشيد مصادر الطاقة الغير متجددة بحيث لا يمكن استنزافها قبل توفر مصادر الطاقة البديلة كما انها تنمية تهتم بالمنظام البيئي وتحافظ عليه(back ، 2013: P23)
ثانياً - اهداف التنمية المستدامة :-
تتمثل اهداف التنمية المستدامة بدعوة عالمية للقضاء على الفقر وهي عبارة عن مجموعة من الاهداف وضعت من قبل منظمة الامم المتحدة والتي تتمثل بسبعة عشر هدفا وقد تم ذكر هذه الاهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 ايلول عام 2015 وفي الاول من كانون الثاني 2016 وتغطي هذه الاهداف مجموعة من القضايا الخاصة بعملية التنمية ومنها القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهي قابلة للتطبيق على جميع الاشخاص في جميع البلدان وعلى مختلف المستويات واغلب هذه الاهداف تعكس المعايير الدولية وحقوق الانسان التي تدعو لحصول جميع الافراد على ما يكفي من احتياجاتهم بحيث يضمن لهم عيشا لائقا (back ، 2013: P26)

الجدول (1) اهداف التنمية المستدامة

1_ القضاء على الفقر	يعد من اهم الاهداف التي تسعى التنمية المستدامة تحقيقها هو الحد من الفقر بجميع اشكاله وتضمن هذا الهدف 7 اهداف فرعية و 14 مؤشرا له يسعى الهدف الفرعي الاول على القضاء على الفقر المدقع بينما الفرع الثاني يسعى الى تخفيض نسبة الفقر الى مستوى النصف كأقل تقدير.

2- القضاء التام على الجوع	وهو احد اهم الاهداف التي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقها هي الحد من تفاوت الدخول بين الافراد من خلال المساواة في توزيع الموارد وتحسين مستويات المعيشة للأفراد بحيث تساهم بتنشيط الواقع الاقتصادي للبلدان .
3_التعليم الجيد	اي ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم ممدى الحياة للجميع كما انها تشجع على الاهتمام بالمهارات والقدرات البشرية وتطويرها .
4_المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	تهدف التنمية المستدامة الى تضمين المرأة وشمولها في عمليات الانتاج وصنع القرارات وكذلك ضرورة حصولها على التغذية والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية دون تمييز بين الجنسين .
5_المياه النظيفة والنظافة الشخصية	تهدف لحصول جميع الافراد على مصادر المياه النظيفة والأمنه وتوفيرها لهم وكذلك زيادة كفاءة استخدام المياه في مختلف القطاعات .

- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر :

1- United Nations Sustainable Development Group: p. 22.
2- United Nations General Assembly, 2015: pp. 28, 34, 35.
3- United Nations Sustainable Development Group: p. 22.

المطلب الثالث: تحليل هيكل التجارة الخارجية في مصر للمدة (2004-2021)

1- تحليل الصادرات المصرية للمدة (2004-2021):-

يوضح الجدول (2) تطور حجم الصادرات المصرية حيث بلغت في عام 2004(183.10) مليار دولار وارتفعت قيمة الصادرات في عام 2007 لتبلغ (364.40) مليار دولار وبنسبة نمو بلغت (14.9%) ثم تراجعت الصادرات في عام 2009 بسبب الازمة المالية العالمية وثبات سعر الصرف ثم عاودت الى الارتفاع في عام 2011 لتبلغ (578.60) مليار دولار وبنسبة نمو بلغت (15.4%) ثم تراجعت في الفترة 2012- 2015 (نمواً سالباً) وارتفعت في عام 2017 لتبلغ (485.30) مليار دولار لتشكل اعلى مستوى وصلت اليه الصادرات المصرية خلال الفترة قيد الدراسة وبنسبة نمو سالب بلغت (3.6%) , وتراجعت الصادرات في الاعوام 2020-2021 نتيجة جائحة كورونا والتي اثرت سلبياً على الاقتصاد العالمي .

2- تحليل الواردات المصرية للمدة(2004-2021):-

بلغت قيمة الواردات المصرية في عام 2004(109.40) مليار دولار وارتفعت هذه القيمة في الاعوام التي تليها فبلغت في عام 2008 (331.90) مليار دولار وبنسبة نمو بلغت (30.4%) وانخفضت في العام 2009 نتيجة الازمة المالية العالمية وارتفعت في العام 2012 لتبلغ (474.70) وبنسبة نمو (17.5%) ثم تراجعت في عام 2016 لتبلغ (382.70) مليار دولار وبنسبة نمو (12.2%) وارتفعت في عام 2019 لتبلغ (486.50) مليار دولار وبنسبة نمو بلغت (1.4%) وسبب الانخفاض في الاعوام 2019-2021 هو نتيجة الوباء العالمي . ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:-

الشكل(1)تطور الصادرات والاستيرادات بالأسعار الجارية

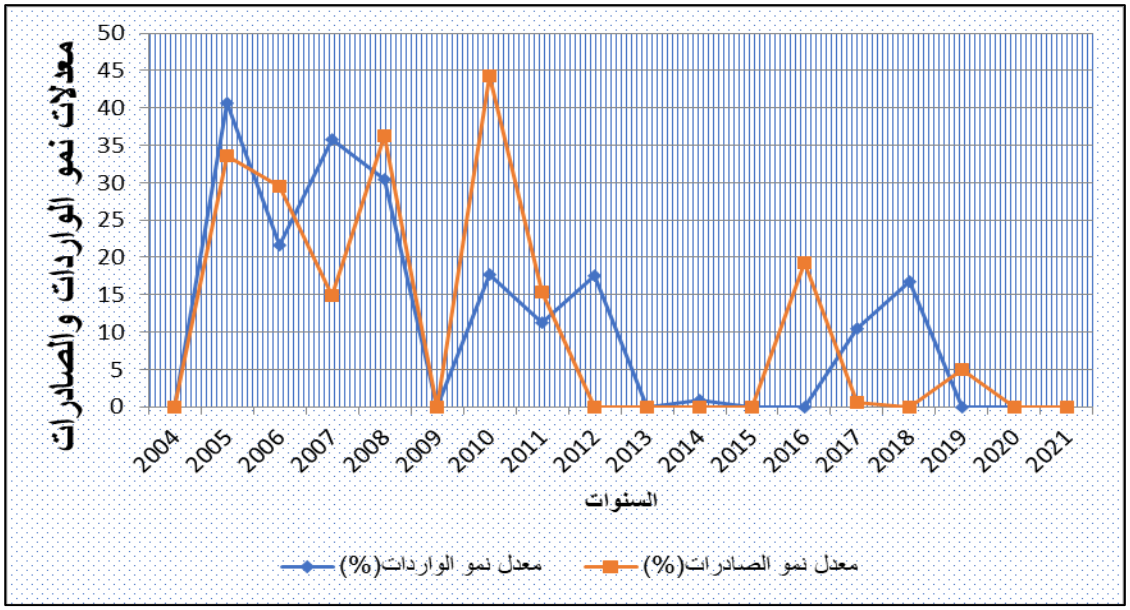

- المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(2).

جدول (2)تطور الصادرات والاستيرادات بالأسعار الجارية للمدة 2004-2021 الوحدة(مليار دولار)

السنوات	الواردات	معدل النمو %	الصادرات	معدل النمو %
2004	109.40	———	183.10	———
2005	154	40.7	244.70	33.6
2006	187.30	21.6	317.10	29.5
2007	254.50	35.8	364.40	14.9
2008	331.90	30.4	497	36.3
2009	308.30	-7.11	347.10	-30.1
2010	363	17.7	501.10	44.3
2011	404	11.2	578.60	15.4
2012	474.70	17.5	557.40	-3.6
2013	454	-4.3	550	-1.3
2014	458.10	0.9	509	-7.4
2015	436.10	-4.8	404.60	-20.5
2016	382.70	-12.2	482.70	19.3
2017	422.70	10.4	485.30	0.5
2018	493.90	16.8	523.60	-7.8
2019	486.50	-1.4	549.50	4.9
2020	410.50	-15.6	504.70	-8.1
2021	408.40	-0.5	486.30	-3.6

- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر-بيانات البنك الدولي https://www.albankaldawli.org

المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في مصر للمدة (2004-2021).

اولاً- التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية للمدة (2004-2021) :-

تتجه معظم الصادرات المصرية الى الدول ذات الدخل المرتفع لاحظ الجدول (3) وتتمثل اهم هذه الاسواق التصديرية في ايطاليا والتي تعد اهم شريك تجاري لمصر من جهة الصادرات داخل اطار الاتحاد الاوروبي (www.capmas.gov) · وتتخذ هذه الدول نسبة (47.7%–59.2%) من اجمالي الصادرات المصرية , وتحتل اسواق الدول النامية ذات الدخل المتوسط والمنخفضة الدخل المرتبة الثانية في استيرادها للمنتجات المصرية وخاصة دول الخليج والدول العربية وذلك لوجود العديد من اتفاقيات التجارة الحرة والتي تسمح بمرور الصادرات المصرية دون جمارك اضافة الى تشابه اذواق المستهلكين في مصر وهذه البلدان وتصدر مصر اليها ما نسبته (17.1% - 35.8%) من مجموع الصادرات ,وتحتل الدول متوسطة ومنخفضة الدخل في جنوب اسيا المرتبة الثالثة حيث تصدر اليها ما نسبته (4.1% - 11.8%) من مجموع الصادرات المصرية , وتأتي بعدها دول اوروبا واسيا الوسطى والتي تستهلك ما نسبته (3.4% - 9.2%) من اجمالي الصادرات وحسب تقرير البنك المركزي المصري 2017-2018 فان مجموع الدول الاسيوية تعتبر شريك تجاري مهم لمصر وتصدر اليها نسبة 21.2% من اجمالي الصادرات , وتأتي بعدها الدول الافريقية ودول امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على التوالي والباقي يوزع على دول العالم المختلفة .

جدول (3)نسبة التوزيع الجغرافي لصادرات مصر للمدة(2004-2021) الوحدة(مليار دولار)

السنوات	جنوب اسيا (%) من اجمالي الصادرات	امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (%) من اجمالي الصادرات	اوروبا واسيا الوسطى (%) من اجمالي الصادرات	افريقيا الجنوبية	الدول مرتفعة الدخل (%) من اجمالي الصادرات	الدول النامية (%) من اجمالي الصادرات	باقي العالم (%) من اجمالي الصادرات
2004	6.1	0.3	4.3	2.1	56.1	17.1	16.3
2005	5.8	0.3	4.2	2.1	56.9	17.4	19
2006	10.7	0.5	3.4	1	55.1	14.9	18.6
2007	11.8	1.4	3.6	1.7	47.7	14.4	22.6
2008	7.10	2.1	4.3	3.8	59.2	23.9	6.3
2009	7	0.6	4.4	3	52.9	32.1	5.7
2010	5.7	1.1	5.3	5.3	55.4	30	4
2011	8.1	1.2	6.7	6.7	54.3	27.7	3.6
2012	7.8	1	6.9	6.8	51.4	30.6	4.2
2013	8.1	1.1	7.8	6.6	51.2	32.8	3.2
2014	8.1	0.9	7.3	6	53.8	35.3	3.2
2015	5.1	0.7	8	7.9	56.3	37.9	2.6
2016	4.1	0.3	5	2.2	69.7	32.2	7.5
2017	4.2	0.5	5.8	1.9	67.9	25.6	10.4
2018	5.4	1	6	4.2	65.5	22.9	7.7
2019	6.1	1.3	7.9	6.4	56.1	33.3	1.9
2020	5.9	1.7	8.7	7.3	58.1	35.8	0.7
2021	6.4	2.3	9.2	7.8	58.7	35.4	19.8

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي https://www.albankaldawli.org

ثانياً-التوزيع الجغرافي للواردات المصرية للمدة(2004-2021)

تتمثل اغلب الواردات المصرية من الدول ذات الدخل المرتفع وخاصة دول الاتحاد الاوروبي والدول الاسيوية لاحظ الجدول (4) وتتخذ هذه الدول نسبة (50% - 625%) من اجمالي الواردات المصرية بينما تحتل الدول النامية المرتبة الثانية فتشكل نسبة (10.9% - 19.6%) من اجمالي الواردات في مصر وتحتل الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل في شرق اسيا والمحيط الهادي المرتبة للثالثة في واردات مصر وتأتي بعدها الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل في امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا على التوالي نتيجة تفعيل الاتفاقيات التجارية سواء كانت الثنائية او المتعددة الاطراف بين مصر وهذه الدول اما دول افريقيا الجنوبية فتحتل نسبة بسيطة من اجمالي الواردات المصرية والباقي يوزع على دول العالم المختلفة .

جدول (4)نسبة التوزيع الجغرافي لواردات مصر للمدة(2004-2021) الوحدة (مليار دولار)

السنوات	الشرق الاوسط وشمال افريقيا (%) من اجمالي الواردات)	امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (%) من اجمالي الواردات)	شرق اسيا والمحيط الهادي (%) من اجمالي الواردات)	افريقيا الجنوبية (%)	الدول مرتفعة الدخل (%) من اجمالي الواردات)	الدول النامية (%) من اجمالي الواردات)	باقي العالم (%) من اجمالي الواردات)
2004	6	5.9	9.8	0.9	54.3	10.9	14
2005	5.9	5.7	8.4	0.9	52	15.8	14.4
2006	5.6	4.8	9.7	0.5	52.6	18.9	16.4
2007	3.6	4.9	8.5	0.7	53.5	17.7	17.20
2008	3	5	12.5	1.8	60.1	14	3.1
2009	2.9	4.1	12.8	1.4	61.6	11.2	1.6
2010	3.2	5.2	13.6	1.4	62	.11	0.6
2011	2.7	7.1	13.4	1.5	59.7	12.9	0
2012	4.2	5.5	13.1	1.3	55.9	13.7	0.10
2013	2.4	6.1	14.3	1.1	60.1	13.3	0.20
2014	2.2	5.1	12.2	1.1	6.3	13.7	0
2015	3	5.6	16.4	1.1	57.7	13	0.10
2016	2.7	3.6	10.4	1.3	61	17.9	8.3
2017	3.4	3.8	10.1	1.3	57.4	19.6	9.5
2018	3	4.1	12.8	1.1	58.6	17.9	6.1
2019	1.9	5.4	12.1	1.5	53.7	14.6	0.6
2020	2	5.1	19.5	1.3	55	15.2	0.9
2021	2.5	5.3	18.8	1.7	55.4	15.9	5.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي https://www.albankaldawli.org

المطلب الخامس :الهيكل السلعي للواردات والصادرات المصرية للمدة(2004-2021)

أ- الهيكل السلعي لصادرات مصر للمدة(2004-2021):- تعتمد مصر بشكل كبير في صادراتها على الوقود ومنتجات التعدين (مواد خام) لاحظ الجدول (5) حيث تشكل من (15.7%) الى حوالي النصف من اجمالي الصادرات, بينما يعد قطاع الزراعة احد القطاعات التي طبقت عليها سياسات الاصلاح الاقتصادي والتي تهدف الى زيادة الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية حيث بلغت نسبة الصادرات الزراعية (6.5% - 20.3%) من اجمالي الصادرات , كما شكلت المصنوعات من المنسوجات

والملابس نسبة ذات اهمية كبير من الصادرات وتأتي بعدها المواد الاولية من الحديد والصلب ثم الآلات والاجهزة الالكترونية ومعدات النقل على التوالي .اما المستحضرات الطبية والصيدلانية ومنتجات السيارات فلا تساهم كثيراً في الصادرات المصرية.

جدول (5) نسبة الهيكل السلعي لصادرات مصر للمدة(2004- 2021) الوحدة(مليار دولار)

السنوات	المنتجات الزراعية % من اجمالي الصادرات	الوقود ومنتجات التعدين % من اجمالي الصادرات	الحديد والصلب % من اجمالي الصادرات	المواد الكيميائية % من اجمالي الصادرات	المستحضرات الصيدلانية والادوية % من اجمالي الصادرات	الآلات و الاجهزة الالكترونية ومعدات النقل % من اجمالي الصادرات	السيارات % من اجمالي الصادرات	المنسوجات % من اجمالي الصادرات	الملابس % من اجمالي الصادرات
2004	13.4	37.1	5.3	4.1	0.4	1	0.2	2.8	2.4
2005	9.1	44.5	4.3	4.1	0.5	0.9	0.2	2.1	1.4
2006	6.5	47.3	4.8	4.2	0.3	0.5	0	1.4	0.8
2007	7.9	46.2	3.8	3.8	0.4	0.22	0	1.4	0.9
2008	12.2	50.4	4.7	11.2	0.6	4.6	0.4	2.8	2.9
2009	19.8	38.6	2.6	13.7	1	4.5	0.5	4.4	5.7
2010	19.3	34.5	3.3	13.3	0.9	4.2	0.3	4.8	4.8
2011	17.4	36.2	4.2	14.9	0.8	4.9	0.2	4.9	5
2012	16.1	35.8	2.6	15.1	1	5	0.4	4.6	4.2
2013	17.7	30.8	3.3	16.2	1.1	5.4	0.5	5.1	4.7
2014	18.8	27.4	2.3	16.4	1.3	8.6	0.4	5.7	4.8
2015	23.1	22.9	1.4	14.9	1.1	9.3	0.3	6.8	6.3
2016	20.3	15.7	2	13.5	1.1	7.2	0.4	4.7	5
2017	20	23.9	3.4	17.6	1	7.9	0.4	4.9	5.7
2018	18.6	30.4	3.8	19.8	0.8	6.5	0.3	4.6	5.8
2019	19.2	31.5	2.4	18.1	0.9	6.6	0.2	4.4	5.8
2020	19.6	21.2	2.5	17.2	0.9	6.9	0.3	4.6	5
2021	15.7	35.8	4.2	15.3	0.7	7.2	0.1	3.9	4.8

- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي https://www.albankaldawli.org

ب-الهيكل السلعي لواردات مصر للمدة(2004-2021):- يوضح الجدول رقم (6) ان المنتجات الزراعية تحتل المرتبة الاولى في الواردات المصرية حيث تشكل من (17.2% - 28.2%) من اجمالي الواردات في مصر , بينما جاءت مجموعة الآلات والاجهزة والمعدات الالكترونية في المرتبة الثانية حيث بلغت نسبتها (13.7% - 27.3%) من اجمالي الواردات المصرية , وتحتل الواردات من الوقود ومنتجات التعدين المرتبة الثالثة حيث تبلغ نسبتها (10.1% - 23.9%) من اجمالي الواردات بينما تبلغ نسبة الواردات من المواد الكيميائية (7.1% 16%) من اجمالي الواردات وتأتي بعدها منتجات السيارات والحديد والصلب

على التوالي بينما توزع باقي الواردات بين المستحضرات الصيدلانية والادوية والملابس والاخيرة تحتل نسبة قليلة من اجمالي الواردات.

جدول (6) نسبة الهيكل السلعي لواردات مصر للمدة(2004- 2021) الوحدة (مليار دولار)

السنة	المنتجات الزراعية % من اجمالي الصادرات	الوقود ومنتجات التعدين % من اجمالي الصادرات	الحديد والصلب % من اجمالي الصادرات	المواد الكيميائية % من اجمالي الصادرات	المستحضرات الصيدلانية والادوية % من اجمالي الصادرات	الآلات و الاجهزة الالكترونية ومعدات النقل % من اجمالي الصادرات	السيارات % من اجمالي الصادرات	المنسوجات % من اجمالي الصادرات	الملابس % من اجمالي الصادرات
2004	22.3	10.1	3.1	9.5	2.2	15.3	2.5	1.6	0
2005	21.3	14.8	5.2	9.9	1.7	16.4	3.6	1.5	0
2006	17.2	15.8	3.3	7.1	1.1	14.3	3.3	1.2	0.2
2007	17.5	13.2	3.3	7.1	1.1	13.7	2.9	1	0.1
2008	21.9	20.9	9.5	13.1	2.2	25.9	6.1	3.7	0.7
2009	20.5	14.2	9.6	12.1	2.7	26.6	5.7	4	0.9
2010	22.3	17.6	6.3	11.9	2.3	24.4	6.9	3.8	1.1
2011	28.2	22	5.9	13.1	2.7	21.3	5	3.8	0.7
2012	25.5	23.9	6.3	12.3	2.8	19.1	4.9	3.2	0.6
2013	20.5	19.1	5.8	13.5	3	21	5	3.6	0.8
2014	25.8	19.3	6.1	13.7	3.2	23.8	7.7	3.5	1.3
2015	25.9	21.8	6.6	15	3.9	23.8	7.1	4.2	1.9
2016	22.5	17.7	6.2	13.9	3.7	27.3	8.1	3.7	1
2017	24.9	23.4	5.9	11.6	3.8	22.4	5.1	4.2	0.7
2018	20.6	22.3	6.1	13.7	3.3	22.1	6.2	3.7	0.7
2019	22.9	20	4.8	13.9	3	23.1	6.3	4.5	0.7
2020	25.4	16.4	4	15	4.2	23.7	7.6	4.2	0.6
2021	22.2	20.7	3	16	5.1	23.8	6.7	3.8	0.5

- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي https://www.albankaldawli.org

المطلب السادس: تحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة في مصر للمدة (2004-2021).

1- تطور معدلات البطالة في مصر للمدة(2004-2021):- من خلال الجدول (7) يمكن ملاحظة ان معدل البطالة في مصر قد بلغ في عام 2004(10.3%) واستمرت هذه النسبة في الارتفاع لغاية عام 2013 لتصل لأعلى مستوى للفترة قيد الدراسة فبلغت نسبة البطالة في هذه السنة (13.2%) وذلك بسبب المشاكل الاقتصادية التي طالت مصر في هذه الفترة نتيجة اغلاق العديد من المصانع نتيجة ثورة يناير وتوقف خطوط الانتاج وكذلك عدم الاستقرار السياسي الذي ساد مصر في تلك الفترة (

اسماعيل : 2013، ص26). وانخفض معدل البطالة في عام 2017 ليبلغ (11.8%) واستمر في التراجع لغاية عام 2021 ليبلغ (7.4%) .

2- تطور معدلات الفقر للمدة (2004-2021) :- استناداً لبيانات الجدول (7) نلاحظ ان معدلات الفقر في السنوات الاولى من 2004 لغاية 2009 مرتفعة حيث بلغت معدلات الفقر في تلك الفترة (2.9% - 3.1%) وذلك بسبب التدهور الملحوظ في اداء بعض القطاعات الاقتصادية ذات التأثير الكبير على التشغيل وارتفاع معدلات الفقر , وتراجعت معدلات الفقر في عام 2015 لتبلغ (0.9%) واستمرت في هذا المستوى لغاية عام 2018 وسبب هذا التراجع في معدلات الفقر هو الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها جمهورية مصر والتي تهدف لتعزيز النمو الاقتصادي , اما في الفترة 2019 لغاية عام 2021فقد ارتفعت معدلات الفقر لتبلغ (1.5%) نتيجة جائحة كورونا .

3- نمو الناتج المحلي الاجمالي للمدة(2004-2021) :- من خلال بيانات الجدول (7) ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في عام 2004 بلغ (4.1%) وارتفعت هذه النسبة في عام 2007 الى (7.1%) ووصل الى اعلى مستوياته في العام الذي يليه . وانخفضت هذه النسبة في عام 2011 الى (1.8%) لتعاود الارتفاع في عام 2015 الى (4.4%) نتيجة قيام الحكومات المصرية بتبني سياسات الاصلاح الاقتصادي للنهوض بالاقتصاد المصري , وانخفضت هذه النسبة في عام 2020 و2021 نتيجة ازمة كورونا والتي ابطئت من حركه النشاط الاقتصادي في تلك الفترة .

4- نسبة الصادرات من اجمالي الناتج المحلي للمدة(2004-2021) :- في الجدول (7) بلغت نسبة الصادرات الى اجمالي الناتج المحلي في عام 2004 (28.2%) ووصلت نسبة الصادرات الى اجمالي الناتج المحلي لا على مستوى في عام 2008 لتبلغ (33) وهذا يعني ان الصادرات ارتفعت بمستوى اعلى من ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي ,وتراجعت هذه النسبة في عام 2014 لتبلغ (14.2%) واستمر هذا التراجع لغاية عام 2016 , ثم عاودت للارتفاع في عام 2019 لتبلغ (16.6%) وهذا يعني ان الصادرات ترتفع بوتيرة اعلى من ارتفاع الناتج المحلي , وانخفضت هذه النسبة في الاعوام 2020 و2021 .

5- نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة(2004-2021) :- بلغت نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2004 (29.6%) واستمرت هذه النسبة في الارتفاع لتصل لأعلى مستوى ممكن في عام 2008 فبلغت (38.6%) وهذا يعني ان الواردات ارتفعت بمعدل اكبر من الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي وتراجعت هذه النسبة في عام 2014 لتبلغ (22.7%) وهذا يعني ان الواردات تراجعت بمعدل اكبر من الانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي وعاودت الارتفاع في عام 2018 لتبلغ (27.9%) وانخفضت في الاعوام 2020 و 2021 نتيجة التدهور الاقتصادي الذي تسببت به ازمة كورونا . ويمكننا توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:-

الشكل(2)بعض مؤشرات التنمية المستدامة في مصر للمدة (2004-2021)

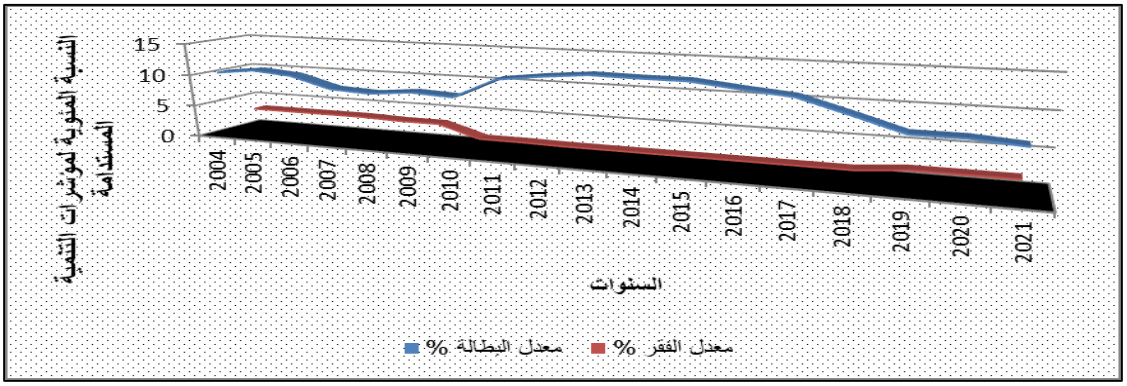

- المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(7)

جدول (7)نسبة بعض مؤشرات التنمية المستدامة في مصر للمدة (2004-2021) الوحدة (مليار دولار)

السنوات	معدل البطالة %	معدل الفقر %	نمو الناتج المحلي الاجمالي%	نسبة الصادرات من اجمالي الناتج المحلي %	نسبة الواردات من اجمالي الناتج المحلي %
2004	10.3	3.1	4.1	28.2	29.6
2005	11	3.1	4.5	30.3	32.6
2006	10.5	3.1	6.8	29.9	31.6
2007	8.8	3.1	7.1	30.2	34.8
2008	8.5	2.9	7.2	33	38.6
2009	9.1	2.9	4.7	25	31.6
2010	8.8	1	5.1	21.3	26.6
2011	11.8	1	1.8	20.6	24.7
2012	12.6	0.9	2.2	16.4	24.3
2013	13.2	0.9	2.2	17	23.4
2014	13.1	0.9	2.9	14.2	22.7
2015	13.1	0.9	4.4	13.2	21.7
2016	12.4	0.9	4.3	10.3	19.9
2017	11.8	0.9	4.2	15	27.8
2018	9.9	0.9	5.3	18	27.9
2019	7.9	1.5	5.6	16.6	24.5
2020	7.9	1.5	3.6	12.5	19.7
2021	7.4	1.5	3.3	10.6	19.3

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على -بيانات البنك الدولي https://www.albankaldawli.org

المطلب السابع: مساهمة التجارة العادلة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

تعتبر مصر من الدول النامية الرائدة في تبني مفهوم التجارة العادلة حيث تأسست بها منظمة التجارة العادلة في عام 1989 كمنظمة لا تهدف للربح وانما لمساعدة المنتجين المهمشين في مصر(www.fairtrade.com) ، كما ان هنالك العديد من الشركات المصرية تعمل وفق نظام التجارة العادلة من خلال اتباعها المعايير الخاصة بهذه التجارة ومن اهم هذه الشركات هي شركة (سيكم) للمنتجات الحيوية وهي شركة تختص بإنتاج المنتجات الزراعية الطبيعية وتقدم هذه الشركة للمنتجين والمزارعين سعر عادل يكون اكثر بنسبة (20%) من السعر السائد في السوق كما ان جميع المواد الخام في هذه الشركة تحقق بها متطلبات الاعتماد بالتجارة الخارجية العادلة وقد بلغت حصة المنتجات المعتمدة بالتجارة العادلة التي قامت سيكم بتوزيعها عام 2015 ما نسبته (1.4%) و تتعاقد هذه الشركة مع اكثر من (500) مزارع مصري في جميع انحاء مصر ويستثمر عائد هذه التجارة في تحسين الممارسات الزراعية وتوفير الآلات والمعدات التي من شأنها تحسين الزراعة وجعلها صديقة للبيئة(www.sekem.com). ويمكن توضيح مدى عدالة التبادل التجاري في مصر من خلال

1- التبادل التجاري لدولة مصر مع الدول النامية هي تجارة عادلة وذلك لعدة اعتبارات منها لكون المنتجات بين هذه البلدان ذات درجة تنافس متشابهة كما ان الاذواق متشابهة والثقافة مشتركة .
2- تجارة مصر مع البلدان المتقدمة هي تجارة غير عادلة وذلك للاختلاف الثقافات بين هذه البلدان كما ان المنافسة بين منتجات الدول المتقدمة والمنتجات المصرية هي منافسة غير عادلة .ويمكن توضيح مساهمة التجارة العادلة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الشكل التالي :

الشكل(3)مساهمة التجارة العادلة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر

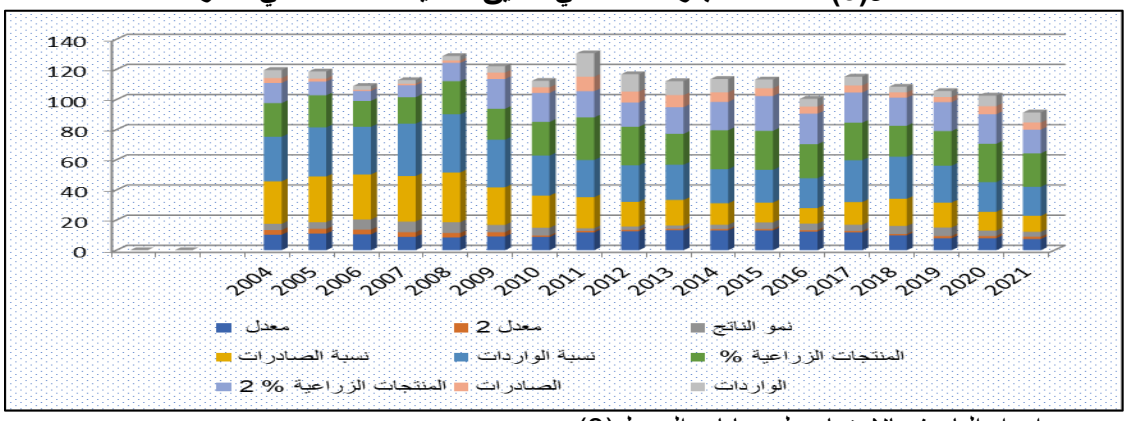

- المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(8)

جدول (8) نسبة مساهمة التجارة العادلة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر للمدة (2004-2021) الوحدة (مليار دولار)

السنوات	معدل البطالة %	معدل الفقر %	نمو الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الصادرات من اجمالي الناتج المحلي %	نسبة الواردات من اجمالي الناتج المحلي %	المنتجات الزراعية % من اجمالي الواردات	المنتجات الزراعية % من اجمالي الصادرات	الصادرات الزراعية من اجمالي الناتج المحلي %	الواردات الزراعية من اجمالي الناتج المحلي %
2004	10.3	3.1	4.1	28.2	29.6	22.3	13.4	3.2	5.4
2005	11	3.1	4.5	30.3	32.6	21.3	9.1	2.0	4.7
2006	10.5	3.1	6.8	29.9	31.6	17.2	6.5	0.9	2.5
2007	8.8	3.1	7.1	30.2	34.8	17.5	7.9	1.1	2.4
2008	8.5	2.9	7.2	33	38.6	21.9	12.2	1.6	3.0
2009	9.1	2.9	4.7	25	31.6	20.5	19.8	4.2	4.3
2010	8.8	1	5.1	21.3	26.6	22.3	19.3	3.7	4.3
2011	11.8	1	1.8	20.6	24.7	28.2	17.4	9.6	15.6
2012	12.6	0.9	2.2	16.4	24.3	25.5	16.1	7.3	11.5
2013	13.2	0.9	2.2	17	23.4	20.5	17.7	8.0	9.3
2014	13.1	0.9	2.9	14.2	22.7	25.8	18.8	6.4	8.8
2015	13.1	0.9	4.4	13.2	21.7	25.9	23.1	5.2	5.8
2016	12.4	0.9	4.3	10.3	19.9	22.5	20.3	4.7	5.2
2017	11.8	0.9	4.2	15	27.8	24.9	20	4.7	5.9
2018	9.9	0.9	5.3	18	27.9	20.6	18.6	3.5	3.8
2019	7.9	1.5	5.6	16.6	24.5	22.9	19.2	3.4	4.0
2020	7.9	1.5	3.6	12.5	19.7	25.4	19.6	5.4	7.0
2021	7.4	1.5	3.3	10.6	19.3	22.2	15.7	4.7	6.7

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي https://www.albankaldawli.org

الاستنتاجات

نتائج البحث تمثل التجارة العادلة صورة من صور تدخل المنتجين والمستهلكين في تشكيل الصورة الخاصة بالمعاملات التجارية للشركات والمؤسسات التجارية والتحكم في نوعية الخدمات المقدمة من خلالها، وهذا هو ما تهدف إليه مبادئ حركة

التجارة الخارجية العادلة، فهي في الأساس حركة اجتماعية تم تبنيها وتشجيعها من جانب منظمات عالمية ودولية كمنظمة التجارة العالمية واعتمادا على ما جاء بالدراسة للتعرف على أهمية ودور التجارة العادلة في تحقيق الدول وخاصة النامية منها زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، بجانب إنعاش جانب الطلب على صادرات الدول النامية فقد تم التوصل للنتائج التالية :-

1- بالرغم من فتح الاسواق العالمية نتيجة نجاح التجارة الحرة وجعل الاسواق العالمية مرتبطة مع بعضها الا انها كانت تصب في صالح البلدان المتقدمة فقط .
2- يؤدي تطبيق التجارة العادلة إلى إلغاء شركات الوساطة التجارية والتعامل مباشرة مع أصحاب المهن والمصدرين ومنحهم أجوراً أعلى، وبذلك يستطيع المستهلك في المجتمعات الصناعية المتقدمة أن يختار تلك المنتجات الملتزمة. بمبادئ الحركة، وأن يدعم في الوقت نفسه الصناعات التي تنتجها الدول الفقيرة.
3- 3 - يؤدي تطبيق التجارة العادلة إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال حصول المنتجين والمزارعين على عوائد إضافية يتم استثمارها في مشاريع التنمية المستدامة التي تخدم مجتمعاتهم، مثل إنشاء المدارس والمستشفيات وآبار المياه النظيفة.
4- تحتل الدول النامية مع مثيلاتها من الدول تجارة عادلة وذلك لكون اذواق المستهلكين متشابهة في هذه الدول والمنافسة فيما بينها منافسة عادلة.

التوصيات

1 – يجب تنويع التجارة الخارجية في مصر ، اي ضرورة تنويع هيكل الصادرات وعدم اهمال القطاعات الاقتصادية المنتجة الاخرى.
2 – العمل على تحسين واقع مؤشرات التنمية المستدامة في مصر والحد من تدهورها من خلال دعم وتنمية القدرات الانتاجية مع ضرورة انتهاج سياسات اقتصادية واضحة تشجع الاستثمار وخلق فرصاً هامة في مجال الزيادة من القدرات الانتاجية والتصديرية .
3 – الدعوة لمزيد من التكافؤ في فرص التجارة الدولية وايجاد روابط تجارية عادلة تعمل لصالح دولة مصر وتعزيز قدراتها في استغلال مواردها بشكل سليم.
4 – اجراء الدراسات التي تبحث في سلسلة توريد التجارة العادلة في جميع الدول ضمن هذه المنظمة.

المصادر

اولاً- المصادر العربية

1- Odeh Rashid Al-Jayousi, Islam and Sustainable Development, a New Global Vision, Amman, Friedrich-Ebert-Stiftung, 2013.
2- Arthur Johnson, The American Economy, a historical introduction to the problems of the seventies, translated by Aida Salib, Al-Arif Publishing House, 1977.
3- Raqami Muhammad, Bou Shanqir Iman, Sustainable Development between Reality and Analysis, International Forum on the Components of Sustainable Development in the Islamic Economy, Guelma University, December 3 and 4, 2012.
4- Rawaa Zaki Younis Al-Taweel, Sustainable Development and Economic Security, in the Light of Democracy and Human Rights, Amman, Zahran Publishing House, 2009.
5- Abeer Shaaban Abdo, Sahar Abdel Raouf Al-Qaffash, economic development and its problems, problems of poverty - environmental pollution - sustainable development, University Education House for Printing and Publishing, 2013.
6- Ali Salim, The Components of American Power, Tripoli, Dar Al-Jamahiriya for Publishing, Distribution and Advertising, 1990.

7- Majeed Maluk Al-Samarrai, Geography and Sustainable Development Prospects, Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution House, Amman, 2016.
8- Walid Al-Ashouh, Sustainable Development between Theory and Practice, Yastroun Printing and Publishing House, 2017.
9- Nadia Hamdi Saleh, Environmental Management, Principles and Practices, Egypt, Sadat Academy, 2002.

ثانياً- البحوث والمجلات

1- United Nations General Assembly, 2010.
2- The United Nations General Assembly, a resolution taken by the General Assembly on September 25, 2015, Transforming our world, the 2030 Sustainable Development Agenda.
3- Hazem Sassi, Goals and Dimensions of Sustainable Development: Overlap and Impact, International Journal of Heritage in Wealth and Finance, Volume Two, 2021.
4- Abdel Ghaffar Ghattas, Bilal Bu Latif, towards the localization of fair trade in developing countries by expanding work in trade (South_South), a descriptive and analytical study to promote trade south_south, International Forum: Modern trends in international trade and the challenges of sustainable development towards promising future visions for developing countries 03.02 December 2019.
5- United Nations Sustainable Development Group, Reference Guide on the 2030 Agenda for Sustainable Development, United Nations ESCWA.
6- United Nations Sustainable Development Group, Reference Guide on the 2030 Agenda for Sustainable Development, United Nations ESCWA.
7- Manal Bint Tariq Al-Qasabi, Sustainable Development and Its Impact on Preserving the Objectives of Islamic Sharia, Journal of the College of Islamic and Arab Studies for Girls in Alexandria, Issue 37, Volume Two.
8- Maysan Karmieh, Hamo Muhammad, the role of Islamic finance in supporting fair trade in Africa, experiences of selected countries, North African Economics Journal 2022, Volume 16, Issue 22.
9- Nagmar Vogelsang, Marion Kosar, Fair Trade Good Evidence for Sustainable Business, Hannover Department of Economic and Environmental Affairs 2020.
10- Herbert Morton, Marshall Royson, James Quaaldarwood, Arab Press Agency, 2021.
11- 11 - World Trade Organization; WTOI; Annual economic reports for the period (2008-2017); 2017.
12- Four Decades of Fighting Poverty, Ali Shams, Al-Akhbar, Monday newspaper, Capital Supplement, Issue No. 4924, 5/29/2023.
13- Ismail Taha, Egyptian Democratic Workers' Conference (Two years of the Egyptian Revolution - closing thousands of factories and laying off hundreds of thousands of workers), April 26, 2013.

ثالثاً-التقارير والانترنيت

1- The World Bank.
2- www. fair trade . org.
3- www. Intrepidsourcing.com .

4- **www.fairtrade.com.**

5- https://www.albankaldawli.org.

6- **www. sekem.com.**

7- **7-www.capmas.gov.**

Foreign sources

1- **charity samantha fitzgerald , fair trade us a community development initiative : local and global implications.**

2- **BROOKE AMYL LAUTZ, FAIR TRADE AND DEVELOPMENT GOULISIN THE COFFESECTOR UNIVERSITY LIBRARIES, 2011 3, PAGE .**

3- **k_ lautz brooke amy fair trade and development goals in the coffee sector 2011 college of arts and social sciences .**

4- **Fair trade in USA, theory change, version 2.1.0 April 2021 .**

5- **Global financial stability report , chapter 1 , April 2011 .**

6- **Wayne m .Morrison ,'' china-u.s. trade issues '' , op cit .**

7- **emily darko ,alainna lynch , william smith , the impact of fair trade, areview of research evdence 2009 _2015 , September 2017.**